

المعيار الشرعي رقم (28)

الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

المحتوى

رقم الصفحة	
467	التقديم
468	نص المعيار
468	1- نطاق المعيار
468	2- أنواع الخدمات المصرفية وحكمها
470	3- تاريخ إصدار المعيار
471	اعتناء المعيار
	الملاحق
472	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
474	(ب) مستند الأحكام الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان الخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات/ المؤسسة)⁽¹⁾ وحكم ما يؤخذ في مقابل تقديمها .

والله الموفق .

(1) استُخدمت كلمة (المؤسسة/ المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية .

نص المعيار

1- نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار أهم الخدمات المصرفية التي لا تنطوي على (مداينة) وتقدمها المؤسسات إلى عملائها بوسائل وعمليات مباشرة معهم أو لصالحهم مع أطراف أخرى بهدف تسهيل العمليات والأنشطة المالية التي يزاولونها داخل وخارج المؤسسة.

ولا يتناول الخدمات التي تنطوي على مداينة ولا الخدمات الاستشارية، كما لا يتناول الخدمات المصرفية التي صدرت بشأنها معايير شرعية، مثل المتاجرة في العملات، وبطاقة الحسم وبطاقة الائتمان، والحسابات الاستشارية وتوزيع الربح، وصكوك الاستثمار.

2- أنواع الخدمات المصرفية وحكمها

يجوز للمؤسسات تقديم الخدمات المصرفية بأجر مقطوع أو بنسبة من محل الخدمة، على النحو التالي:

1/2 خدمات الحفظ (CUSTODIAN)

يجوز قبول إيداع المستندات والأوراق المالية الموافقة للشروط الشرعية لدى المؤسسة لحفظها لعملائها على سبيل الأمانة، وتلتزم بردها إليهم بعينها عند الطلب، ويجوز للمؤسسة تقاضي أجر على هذا الحفظ.

2/2 خدمات التوكيل بالتعاقد

يجوز توكيل العميل للمؤسسة بالقيام بالتعاقد، مثل البيع والشراء والإجارة وكالة عن العميل في المواعيد المحددة. ويحق للمؤسسة أن تأخذ أجراً على هذه الخدمات.

3/2 خدمات تنظيم الاكتتاب

1/3/2 للمؤسسة أن تتولى بالوكالة عن المؤسسين لشركة مساهمة مستوفية للضوابط الشرعية ومرخصة فنياً القيام بجميع إجراءات الطرح العام للجُمهور، أو القيام بإجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة بالوكالة عن المساهمين ويحق لها أن تأخذ أجراً على ذلك، على أن لا تتضمن الأجرة في الحالتين مقابلاً عن الائتمان إن وجد مع الخدمة.

2 / 3 / 2 ترتيب عملية تعهد الاكتتاب مع طرف آخر. على أن لا تتقاضى أجراً عن مجرد التعهد ، وللمؤسسة تقاضي أجر عن ذلك الترتيب ، كما يمكنها التعهد بالاكتتاب ، ولا يحق لها أخذ مقابل على تعهدا به إلا المصاريف الفعلية التي تتكبدها عن عمل تؤديه غير التعهد مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم. وينظر المعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات البند رقم (7 / 7) .

4 / 2 خدمات إجراء الدراسات والاستشارات

2 / 4 / 1 للمؤسسة أن تقوم بإجراء دراسات الجدوى أو الدراسات المتعلقة بالإصدار بأجر أو بدونه.

2 / 4 / 2 للمؤسسة أن تقوم وكالة عن عملائها بأجر أو بدونه بأداء الخدمات المتعلقة بالملكات العقارية (لأغراض السكن والمحلات التجارية والمكاتب الإدارية الخ) والسلع المنقولة.

5 / 2 خدمات التحصيل والدفع

2 / 5 / 1 للمؤسسة أن تقوم بناء على طلب العملاء بتحصيل حقوقهم لدى الغير، ودفع الالتزامات التي عليهم ، مثل تحصيل الشيكات والكمبيالات وسندات الأمر (سندات الإذن) عن هي عليه والكوبونات عن الأسهم والصكوك التي يمتلكها العملاء، وإيداع قيمتها في حسابهم لدى المؤسسة، أو بدفع المستحقات عليهم من ذلك، وخصمها من حساباتهم . ويحق لها أن تأخذ أجراً من المستفيدين أو من وكلائهم على هذه الخدمات عند تقديمها إليهم.

2 / 5 / 2 خدمة صرف الرواتب والأجور المتسلمة من جهات العمل.

2 / 5 / 3 تنفيذ أوامر التحصيل أو الدفع المستديمة.

2 / 5 / 4 يجب على المؤسسة الامتناع عن التحصيل إذا تبين لها اشتماله على محظور شرعاً ، أو إذا تبين أن التحصيل يتضمن خصماً للورقة التجارية مع مراعاة ما جاء في المعيار الشرعي رقم (16) بشأن الأوراق التجارية البند (5) .

6 / 2 خدمات الحسابات

2 / 6 / 1 للمؤسسة تقديم خدمات مصرفية إضافية لأصحاب الحسابات الاستثمارية أو الحسابات الجارية بناء على رغبتهم ويحق لها أن تأخذ أجراً على ذلك.

2 / 6 / 2 للمؤسسة تقديم خدمات مصرفية مجانية لأصحاب الحسابات الاستثمارية أو الجارية على

ألا تكون الخدمات المقدمة لأصحاب الحسابات الجارية مشروطة أو ملحوظة عرفاً .

وينظر المعيار الشرعي رقم (19) بشأن القرض البند رقم 2 / 10 .

7 / 2 خدمات خزائن الأمانات

1 / 7 / 2 للمؤسسة تقديم خدمة تأجير خزائن الأمانات وذلك بمقتضى عقد تضع المؤسسة

بموجبه تحت تصرف العميل -مقابل أجر- خزانة مثبتة في مبنى المؤسسة لحفظ ما

يريد حفظه ، وتقوم هذه الخدمة على أساس عقد إجارة على الخزانة للانتفاع بها.

2 / 7 / 2 المؤسسة مسئولة عن المحافظة على سلامة الخزانة ، ولا تضمن المؤسسة محتويات

الصندوق إلا في حال التعدي أو التقصير في حفظ الخزانة.

8 / 2 خدمات البطاقات وأجهزتها

ينظر المعيار الشرعي رقم (2) بشأن بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان .

9 / 2 خدمات حساب الزكاة

سيتم إصدار معيار الزكاة قريباً.

10 / 2 خدمات الكفالات

ينظر المعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات البند (7).

11 / 2 خدمات الشيكات

ينظر المعيار الشرعي رقم (16) بشأن الأوراق التجارية البند (2 / 3)، وينظر كذلك البند (6).

3. تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 12 جمادى الأولى 1427هـ = 8 حزيران (يونيو) 2006م .

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي المعيار الشرعي للخدمات المصرفية في اجتماعه رقم (16) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 12-7 جمادى الأولى 1427هـ الموافق 3-8 حزيران (يونيو) 2006م .

أعضاء المجلس الشرعي

- | | |
|----------------------|---------------------------------------|
| رئيساً | 1 - الشيخ / محمد تقي العثماني |
| نائباً للرئيس | 2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع |
| عضواً | 3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضير |
| عضواً | 4 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي |
| عضواً | 5 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضواً | 6 - الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن |
| عضواً | 7 - الشيخ / العياشي الصادق فداد |
| عضواً | 8 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة |
| عضواً | 9 - الشيخ / أحمد علي عبد الله |
| عضواً | 10 - الشيخ / حسين حامد حسان |
| عضواً | 11 - الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي |
| عضواً | 12 - الشيخ / محمد داود بكر |
| عضواً | 13 - الشيخ / محمد علي التسخيري |
| عضواً | 14 - الشيخ / محمد علي القرني |
| الأمين العام / مقررأ | 15 - الدكتور محمد نضال الشعار |

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (10) المنعقد في الفترة من 2-7 ربيع الأول 1424 هـ الموافق 3-8 أيار (مايو) 2003 م في المدينة المنورة إصدار معيار شرعي عن الخدمات المصرفية والتسهيلات في المصارف الإسلامية .

وفي 29 صفر 1425 هـ الموافق 19 نيسان (إبريل) 2004 م قررت لجنة المعايير الشرعية رقم (2) تكليف مستشار شرعي لإعداد دراسة بشأن الخدمات المصرفية والتسهيلات في المصارف الإسلامية .

وفي اجتماع لجنة المعايير الشرعية رقم (2) بتاريخ 14-15 صفر 1426 هـ الموافق 24-25 آذار (مارس) 2005 م بمملكة البحرين ناقشت اللجنة الدراسة ، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات .

في الاجتماع رقم (17) للجنة المعايير الشرعية رقم (1) الذي عقد بتاريخ 8-9 شعبان 1426 هـ الموافق 8-9 أيلول (سبتمبر) 2005 م في مملكة البحرين ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار وأدخلت التعديلات اللازمة .

ناقش المجلس الشرعي رقم (15) بتاريخ 22 شعبان 1426 هـ الموافق 26 أيلول (سبتمبر) 2005 م إلى 26 شعبان 1426 هـ الموافق 30 أيلول (سبتمبر) 2005 م في مكة المكرمة مسودة مشروع المعيار وقرر المجلس في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات إحالة مسودة المعيار إلى لجنة المعايير الشرعية رقم (1) لدراسته .

ناقشت اللجنة المشتركة التي تضم أعضاء لجنتي المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 1 صفر 1427 هـ الموافق 1 آذار (مارس) 2006 م وأدخلت التعديلات اللازمة .

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (16) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 7-12 جمادى الأولى 1427 هـ الموافق 3-8 حزيران (يونيو) 2006 م وأدخل تعديلات على مسودة مشروع المعيار ، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع .

عقدت الهيئة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ 6 رجب 1427 هـ الموافق 31 تموز (يوليو) 2006 م ، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة ، وأساتذة الجامعات ، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال، وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي طرحت خلال الجلسة، وقام أعضاء لجنتي المعايير الشرعية رقم (1) و(2) بالإجابة عن الملاحظات، والتعليق عليها.

اعتمد المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (17) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من 26 شوال 1427 هـ إلى 1 ذو القعدة 1427 هـ الموافق 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 م إلى 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 م، هذا المعيار بالإجماع في بعض الفقرات، وبالأغلبية في بعضها على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس.

مستند الأحكام الشرعية

- مستند مشروعية قيام المؤسسات بالخدمات المصرفية التي تخلو عن المداينة بفائدة أنها أعمال تحقق مصالح مشروعة للعملاء.
- مستند جواز تحصيل المؤسسات مقابلاً عن الخدمات المصرفية أنها أجره عن الأعمال التي يتطلبها تقديم الخدمات والأجره مشروعه عن منافع الأشخاص.
- مستند جواز أن تكون الأجره عن الخدمة مبلغاً مقطوعاً أو نسبة من محل الخدمة أن النسبة بحسابها تؤول إلى مبلغ مقطوع.
- مستند منع الخدمات التي يؤخذ فيها مقابل عن الائتمان أن ذلك من قبيل الربا.